غابت الرقابة .. فترندع التجار

سعر الدقيق يرتفع أضعافاً ولا أحد يحرك ساكناً

بين نفي مدير عام فرع المؤسسة الاقتصادية / أبين قيام الفرع أو مراكز البيع بالتجزئة ببيع كميات من الدقيق والقمح للتجار ، وتأكيدات عدد من المواطنين ، تبقى فاصلة غائبة عن الحقيقة خصوصاً في ظل وجود كميات غير قليلة من المادتين يتاجر بها القطاع الخاص بأسعار مرتفعة ، ومع تزايد الشكاوي وبلوغ الأسعار مبلغاً ارتأينا أن نبحث عن مكمن الخلل..

وقبل أن نسرد تفاصيل ومشاهدات جولتنا نود إيراد ما أكده لنا الأخ / سعيد الرويشان مدير عام فرع المؤسسة الاقتصادية بمحافظة أبين : من إن مسؤولية المؤسسة الاقتصادية تكمن في توفير مادة القمح للمواطنين بصورة رئيسية ، وبالنسبة لمادة الدقيق فإن تدخل المؤسسة يأتي فقط لكسر احتكار التجار لهذه المادة ، كخدمة للمواطن ، وتلتزم المؤسسة ببيع مادة القمح بسعر الكلفة ، متحملة.

كما قال المدير العام – أعباء النقل ، والعمالة ، والمخازن ، ومع ذلك في ضوء ذلك وما يترتب على تدخلها لبيع مادة الدقيق فإن أصابع البعض تمتد لا تهام المؤسسة بالمتاجرة بالدقيق وبيعه للتجار .

سعيد الرويشان

المواطن/ راجح القراعي

توزيع حسب الخطة

يوجد لدى فرع المؤسسة الاقتصادية معارض بيع للمواطنين في عدد من مديريات المحافظة ، والمديريات التي لا يوجد بها معارض تقوم المؤسسة – كما قال المدير العام – بإنزال كميات من القمح والدقيق بشكل دوري على ظهر السيارات بالتنسيق مع السلطات المختصة ، وفق خطة أسبوعية ، وتستغل في ذلك أيام إقامة الأسواق الشعبية في مناطق المحافظة .

حقائق مغايرة

وللحقيقة نعترف انه كانت لدينا معلومات جمعناها قبل البدء ، لكن معظمها لم يصمد في ضوء وقوفنا على حقائق مغايرة سواء من خلال حديث سعيد الرويشان مدير عام الفرع بشأن أن المؤسسة ليست مخولة بتوفير مادة الدقيق للمواطن ، وكذلك ما أحطنا به من رسائل شكر وتقدير لجهود المؤسسة بتوفير هاتين المادتين للمواطنين في عموم المديريات والعمل على كسر احتكار التجار بنسبة كبيرة ، وهذه الرسائل تحمل توقيع جهات عديدة منها : المحافظ ، الأمين العام ، مدير عام مكتب التموين والتجارة ، مدراء عموم المديريات ، مؤسسات مجتمع مدني ومشائخ وشخصيات اجتماعية ، بالإضافة إلى حديث عدد من المواطنين أمام محلات البيع اعترضوا فيها على حديث آخرين باتهام المؤسسة ..

حيلة التجار

على الرغم من مشاهدتنا كميات لا بأس بها من مادتي الدقيق والقمح في محلات القطاع الخاص في أسواق عدد من مدن المحافظة تحمل علامة المؤسسة الاقتصادية ، لكن لم نستطع من خلال قيامنا بمحاولتنا تتبع أن نقبض على أي كمية كانت في طريقها ما بين مخازن المؤسسة أو معارضها ومحلات القطاع الخاص ، بناء على ما كان تحدث به إلينا عدد من المواطنين وهمس به لنا بعض التجار ، من قيام موظفي المؤسسة بتسريب وبيع كميات للتجار سواء من معارض البيع بالتجزئة أو من المخازن الرئيسية مباشرة .

وما وجدناه شاخصاً للعيان إن تجاراً معروفين يقومون صباح كل يوم مع مباشرة معارض المؤسسة البيع للمواطنين بالإيعاز إلى عدد من المواطنين القيام بشراء دقيق أو قمح مقابل مائة أو مائتي ريال أجرة .. وفي هذه الحالة كما قال خالد علي مسؤول معرض البيع بزنجبار – لا يمكن أن أرفض بيع أي مواطن كيس دقيق أو قمح .. البيع متاح لكل من حضر إلينا حتى نفاذ الكمية .. وأضاف يصعب علي معرفة من هو السمسار ومن هو المستحق أن يشتري لأسرته ، لكنني مع ذلك إذا ما تردد الشخص أكثر من مرة خلال الأسبوع وعرفته فأني أرفض أن أبيعه لأنه من غير المعقول أن تصرف الأسرة كيس دقيق خلال يومين ..

وفيما يؤكد المواطن راجح القراعي أن هناك أشخاصاً ملتوية ، متهماً عمال المعرض بالبيع للتجار على حساب الكميات المخصصة للمواطنين من خلال إنتقاء أشخاص من بين (طابور) الناس أمام المعرض لأنهم يعرفون أنهم سماسرة للتجار.

اتهام بدون دليل

قال مدير فرع المؤسسة الاقتصادية بمحافظة أبين سعيد الرويشان رداً على اتهامات البعض بقيام فرع المؤسسة بيع دقيق وقمح للتجار : نرفض هذا الاتهام لأنه اتهام باطل ولا يستند على أي دليل .. ونطلب ممن يقول هذا الكلام إثباته حتى تتخذ الإجراءات لأن هذا الاتهام نعتبره فقط للدعاية ومحاربة الأعمال والجهود التي نقوم بها للصالح العام وخدمة المواطن ، ونحن لا نلتفت لمثل هذا الهراء حتى لا يعيقنا عن واجبنا الذي نقوم به ونشعر بالرضاء عنه .

وأضاف مؤكداً : هناك رقابة على عمل المؤسسة من أكثر من جهة ..

هناك رقابة من السلطات والمجالس المحلية في المحافظة والمديريات ورقابة من المركز الرئيس للمؤسسة، ورقابة من مكتب التجارة ورقابة من جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كما أننا في الفرع لدينا رقابة تعمل بشكل سري لمراقبة عمالنا ..

فضل مبارك

وعن وجود كميات من الدقيق والقمح الخاص بالمؤسسة لدى التجار قال :

نحن لا ننكر ذلك ، لكن نؤكد أننا لم نقم ببيعه لهؤلاء التجار . ولم ينف ما ذهب إليه البعض من قيام التجار باستئجار بعض الأشخاص للشراء لهم من معارض البيع وقال : كل مواطن يأتي إلى أي معرض فإن مسؤول المعرض ملزم ببيع كيس دقيق أو قمح ولا نقدر أن نحقق في مصداقية كل شخص .. المهمة تقع على أجهزة الرقابة والسلطات المحلية لمتابعة التجار ومعرفة مصدر هذه الكميات .

الأساس مهمة وطنية وخدمة للناس لضبط حركة السوق وكبح احتكار التجار لهاتين المادتين بعيداً عن أي عمليات ربحية تنشدها المؤسسة ..

وأكد أنه خلال اللقاء الموسع الأخير لمديري عموم فروع المؤسسة الذي ترأسه المدير العام قام بتقديم عدد من مخزون كاف من مادتي القمح والدقيق ، فإن الأزمة ليست سوى افتعال يروجه البعض بهدف زيادة المكاسب ..

ومع ذلك وكسراً لهذا التصرف فإن الأمر يتطلب من المؤسسة والسلطة المحلية العمل باتجاهين :

أولاً : زيادة عدد معارض البيع في المدن الرئيسية أو البحث عن متعهدين بضمانات والتزامات تجارية للتقيد بالسعر والبيع للمواطنين بعيداً عن المضاربة فلا يعقل إن يكون معرض واحد فقط في مدينة زنجبار ومثله في جعار في ظل الكثافة السكانية ومثلهما في بقية المدن الأخرى .. وإبعاداً للشك باستغلال تزاحم الناس أمام معرض البيع .

ثانياً : تفعيل دور الرقابة .. ومعروف إنه توجد إدارة خاصة للرقابة التموينية بمكتب التموين بها عدد لا بأس به من الموظفين ، إضافة إلى دور أعضاء المجالس المحلية وعقال الحارات .

أما موضوع الأسعار فإن هذا بيت القصيد الذي لم تتطرف له لأنه يتم في دهاليز مظلمة تتفق فيها فئة معينة قادرة على إذعان السوق لرغباتها .. ولا يتعلق تحديد السعر بالمؤسسة الاقتصادية التي تواكب إلى حد ما ، التجار فيما يقرونه من أسعار وأن كانت بمستوى أقل .. والكرة تقع هنا في مرمى وزارة التموين والتجارة التي ينبغي عليها أن تضبط إيقاع الأسعار وذلك بإلزام المستوردين وتجار الجملة إضافة هامش ربح معقول أما التبرير بارتفاع الأسعار عالمياً فإن ذلك ليس فيه من المصداقية في شيء .. إذ لا يعقل أن يرتفع سعر كيس الدقيق خلال عام فقط إلى أكثر من الضعف ليصل سعره اليوم إلى 6500ريال ولا يزال في تصاعد يومي .

مدير عام المؤسسة الاقتصادية في أبين :

اتهامات باطلة ولدينا رقابة خاصة ونعمل على كسر احتكار التجار لمادة الدقيق

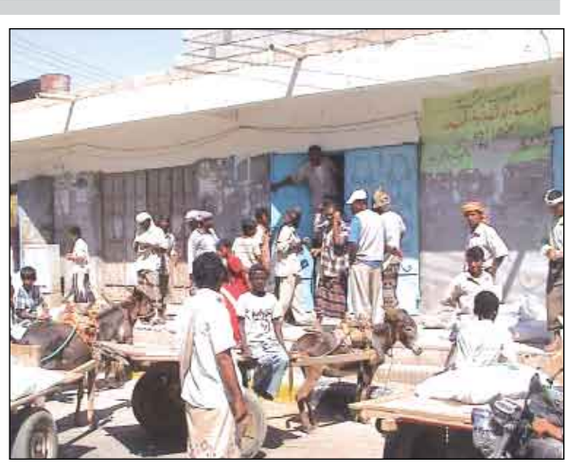

إحالة موظفين للمحاسبة

وقال مدير عام فرع المؤسسة الاقتصادية أبين أن قيادة المؤسسة وتحديداً مديرها العام الأخ / علي الكحلاني دوماً ما يشددون على فروع المؤسسة بضرورة التحلي بالنزاهة باعتبار أن ما يقومون به هو في يقومون بعملية المتاجرة والشراء لصالح التجار ، الأمر الذي يحرم البعض من الحصول على طلبهم في ظل محدودية الكميات اليومية .. إلا أن المواطن عبده علي الذي كان يصيح لطلب كيس دقيق لأسرته قال إنه لا يوجد لديها شيء ، وطلب منا الذهاب معه إلى منزله للتأكد وقال إن عملية البيع تتم بطرق موظفي المؤسسة للمحاسبة لتقصيرهم في أعمالهم وإخلالهم بأنظمة ولوائح المؤسسة .. وهذا الإجراء يشكل عبرة للآخرين ..

أين الرقابة ؟ !

إذن ومن خلال تأكيدات سعيد الرويشان بأن لدى فرع المؤسسة

بكل الاتجاهات

صدام بين أوباما وكلينتون في مناظرة قبل جولة مهمة في الانتخابات

واشنطن /١٤أكتوبر / رويترز:

أخذ السباق بين السناتور هيلاري كلينتون والسناتور باراك اوباما الذي ينافسها على الفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لخوض انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة منعطفا سلبيا وتبادل الاثنان في مناظرة جرت بينهما الاتهام بتقديم معلومات مغلوطة في قضايا تهم الناخب الأمريكي.

جرت المناظرة في جامعة كليفلاند بولاية اوهايو التي تشهد هي وولاية تكساس في الرابع من مارس المقبل الجولة التالية في الانتخابات الأولية الأمريكية والتي تحتاج كلينتون للفوز فيها بشدة لإحياء حملتها الانتخابية المتداعية بعد إن خسرت السيدة الأمريكية الأولى السابقة أمام أوباما في 11 سباقا على التوالي.

ساد المناظرة نغمة سلبية إلى حد كبير ومنذ البداية بدأت كلينتون التي تحلم بالعودة إلى البيت الأبيض كأول رئيسة أمريكية الهجوم ورد أوباما الذي يطمح لان يكون أول رئيس أمريكي أسود اللكمات مرارا في معركة ساخنة لكن محكومة ومن غير المرجح أن تغير شيئا في السباق الديمقراطي النشط قبل انتخابات يوم الثلاثاء القادم.

كانت المناظرة أكثر حدة من لقائهما السابق الأسبوع الماضي في تكساس. وواصلت كلينتون انتقادها للتعبيرات التي يستخدمها أوباما في حملته في محاولة من جانبها لسلب منافسها المفوه من نقطة قوته وقالت إن المعلومات التي يرسلها أوباما لناخبي أوهايو قدمت معلومات مغلوطة عن مقترحاتها الخاصة ببرنامج الرعاية الصحية.

وقالت كلينتون سناتور نيويورك «يجب أن تكون المناظرة جيدة.. تستخدم معلومات دقيقة لا معلومات كاذبة ومضللة لا تتمتع بالمصداقية خاصة حين تكون متعلقة بأشياء مهمة مثل ما إذا كنا سنوفر رعاية صحية ذات نوعية جيدة للكل.»

ورد أوباما سناتور ايلينوي بدوره إن كلينتون أساءت مرارا عرض خطته للرعاية الصحية التي يقول منتقدون إنها قد تترك 15 مليون أمريكيا دون تأمين.

اتهام الممثلة ميشا بارتون بقيادة السيارة بحيازة مخدرات

لوس انجليس /١٤أكتوبر / رويترز:

قال ممثلو الادعاء في لوس انجليس إن الممثلة ميشا بارتون وجهت إليها اتهامات بقيادة السيارة وهي تحت تأثير الخمر وحيازة مخدر الماريوانا والقيادة بدون رخصة.

وكانت الشرطة قد أوقفت بارتون (22 عاما) المعروفة جيدا بدور ماريسا كوبر في المسلسل التلفزيوني «ذا أو.سي.» أثناء قيادة سيارة في منطقة وست هوليوود في الساعة الثالثة من صباح يوم 27 ديسمبر الماضي.

وقالت الشرطة في ذلك الوقت إن سيارتها كانت تسير بشكل متعرج عبر حارتين من الطريق وإنها لم تعط إشارة ضوئية عندما أخذت منعطفا في الطريق.

واحتجزت بارتون سبع ساعات قبل إطلاق سراحها بكفالة 10 الاف دولار. وقال ممثلو الادعاء إنها ستمثل رسميا إمام المحكمة اليوم الخميس.

وجاء القبض على بارتون بعد احتجاز ثلاث من نجوم الفن في أمريكا وهن باريس هيلتون ونيكول ريشي وليندساي لوهان جميعهن فيما يتصل باتهامات تتعلق بمخالفات اثناء قيادة السيارة في 2007.

مع الاحداث

محمد عبدالجليل

العقل الاستراتيجي

العالم يتطور وفقاً لخطط إستراتيجية بعيدة المدى وعلى كل المستويات: الاقتصادية والأمنية والدفاعية والعلمية والثقافية والمعرفية عموماً، وجميعها تحدد الفاعلية السياسية لأي دولة، أو لأي مجموعة دولية موحدة.. وهنا بالضبط يبرز دور القيادة الإستراتيجية والتاريخية باعتبارها عقل وشرف وضمير الأمة في كل مكان وزمان والمهمات الإستراتيجية يمهد لها عادةً بخطط آنية ومرحلية وكل دول العالم تسعى للتطور والتقدم وتحقيق الازدهار والرقي لشعوبها بصورة منتظمة ومتدرجة من الأهم فالمهم، وتحتل الأولوية في ذلك التنمية البشرية وتحرير الإنسان المواطن من الجهل والمرض وجعله قوةً فاعلة في المجتمع.

ومقياس التطور والتقدم هنا هو انعدام البطالة وارتفاع مستوى معيشة المواطن، وبالتالي ارتفاع روح المسؤولية الوطنية لديه، ودرجة التفاعل الايجابي في الوسط الاجتماعي والسياسي، وفي التعاطي مع المهمات الإستراتيجية واليومية وفي درجة استشعاره للكرامة الوطنية باعتبارها كلاً متكاملاً مع العز والشرف والكرامة الفردية للإنسان المواطن، ويلعب الإعلام والصحافة هنا دوراً هاماً ورائداً على صعيد رفع الروح المعنوية لدى الشعب ولتبصيره بالقضايا لرئيسه لبلاده وأمته بعيداً عن السطحية والتزييف وبعيداً عن الخداع والتضليل أو تسويق الأوهام بل بقول الحقيقة والبوح بما هو مسكوت عنه أو يكتنفه الغموض.

وإذا ما أدركنا الإمكانيات والقدرات التي بين أيدينا وتحت أقدامنا وحددنا مانريد بوضوح واعددنا خططنا الإستراتيجية الصائبة لأصبحنا قوة عالمية يحسب لها ومهابة ولن نتعرض للسطو والقرصنة والوصاية والاملاً أو إلى مختلف الضغوطات والابتزازات لمواقفنا وثرواتنا أو انتهاك لاستقلالنا وسيادتنا على أراضينا والمسالة تكمن في الأساس في الاعتماد على شعوبنا والتوحد معها ضد الغزاة والمحتلين وليس العكس وبهذا فقط يمكن قلب المعادلة راساً على عقب، ومغادرة ترددنا ومخاوفنا وجبننا وبهذا فقط ننتظر ونفرض السلام العادل والدائم ليس فقط في منطقتنا بل وفي العالم اجمع.

فما أحوجنا اليوم إلى عقل استراتيجي جمعي يخرجنا من المأزق التاريخي الذي حشرنا فيه لنستعيد دواتنا وحريتنا وديمقراطيتنا الحقيقية كما نعرفها ونفهمها ونحس بها نحن لا كما يريدها لنا الآخرون وكفى ضياعاً واستهتاراً ولامبالاة، وينبغي أن نضع حداً لعنجهية القوة وتوحشها ونعيد الاعتبار لقوة العقل الجماعي، وللإرادة الشعبية الناضجة ونزيد من حوافز ودوافع روح التضحية من اجل الأجيال القادمة لتواصل المشوار من بعدنا على مداميك قوية وراسخة ونستعيد ثقتنا بأنفسنا وإدراكنا لحاجاتنا ومصالحنا وأهدافنا في الحياة الحرة الكريمة.

الأسعار مرة أخرى!!

إقبال علي عبدالله

أعتقد أن قضية استمرار الارتفاعات السعرية التي تشهدها الكثير من المواد الغذائية الأساسية إلى جانب بقية المواد الإستهلاكية والخدماتية، لن تتوقف عن المعاناة لدى المواطنين مالم تتخذ الحكومة، وهي المعنية الأولى إلى جانب بقية المؤسسات الاقتصادية الخاصة بأن تتخذ إجراءات تنفيذية تتجاوز الإجراءات المعلنة عبر وسائل الإعلام، خاصة وأن الصورة اتضحت للجميع بوجود قوى لانقول أنها "متآمرة على الوطن" بل قوى جشعة لها مآرب اقتصادية وسياسية في استمرار هذه الارتفاعات غير المبررة وغير الواقعية كما تزعم هذه القوى.

من مفيد القول أن هناك ارتفاعات سعرية عالمية لم تسلم منها حتى الدولة الصناعية الكبرى، ومرد ذلك لجملة من العوامل الاقتصادية والمناخية ناهيك عن عوامل سياسية يشهدها العالم منذ العام المنصرم تحديداً .. وكثير من بلدان العالم خاصة البلدان النامية ومنها بلادنا، تأثرت وبشكل كبير بهذه العوامل ولم تستطع الإجراءات المتخذة مواجهة هذه الأزمة والإشكالية التي أوجدت لدى بعض أحزاب المعارضة المريضة فرصة لشن هجوم واسع وشرس ضد الحكومات، كما هو حاصل اليوم في بلادنا، حيث تركت أحزاب المعارضة وتحديداً أحزاب اللجنة الغريبة "اللقاء المشترك" قضايا رئيسية يتوجب عليها الخوض فيها إذا كانت تدعي حرصها على الوطن والعمل على تحقيق مطالب الناس من خلال وضع الحلول البديلة والمناسبة للمشاكل أمام الحكومة باعتبار أن المعارضة الوجه الآخر للنظام.

في المقابل لانقلل من جهود الحكومة رغم قصر عمرها الذي لم يتجاوز العام حتى هذا التاريخ، ومواجهتها تحديات سياسية واقتصادية وأمنية داخلية وتوترات إقليمية ودولية كبيرة.

ولعل استغلال المعارضة "المشترك" بتخطيط وبدعم خارجي أكدته الوقائع والأدلة، حركة الاعتصامات التي اندلعت في عدد من المحافظات الجنوبية منذ يوليو العام المنصرم والتي جاءت نتيجة طبيعية لما تركته حرب الانفصال المهزومة صيف 1994م من آثار سلبية زادت من حجم المعاناة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية التي واجهها ويواجهها النظام رغم الإجراءات المتخذة وبتوجيه مباشر من فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية لمعالجة هذه الآثار إلى جانب إعادة بناء وتأهيل المحافظات الجنوبية لمواكبة تأسيس وبناء اليمن المتطور واللحاق بالتطورات المتسارعة من حولنا.

ولايستطيع أي مواطن حتى الذين لايزالون يلبسون النظارات السوداء أن ينكر أن المحافظات الجنوبية ومنذ الانتصار للوحدة صيف 1994م شهدت ما أشبه بالمعجزة في جوانب التنمية والبناء والتحديث .. ولعل عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية كانت وستظل محط اهتمام خاص من فخامة الاخ رئيس الجمهورية الأمر الذي جعلها اليوم بهذه الصورة الرائعة من الجمال والأمن والاستقرار إلى جانب ما يحمله المستقبل لها من مشاريع تنموية واقتصادية وسياحية ستجعلها بالفعل عروس المنطقة وبوابة الخير للوطن.

وعودة إلى موضوعنا المتعلق بالأسعار وتفويتاً على المعارضة فرصة استغلالها بشكل قذر، فإننا نطالب الحكومة سرعة تنفيذ مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية من خلال إحداث نقلة نوعية في المسار الاقتصادي والتنموي والاستثماري الذي سيؤمن وجود فرص عمل لامتصاص البطالة ويعزز من حالة الأمن وتحسين مستوى معيشة الناس .. كما يتوجب وهذا ماتم الاخذ به في الدول الشقيقة المجاورة، إعادة النظر في إستراتيجية الأجور والمرتبات حتى تلبي ولو بالحد المعقول مواجهة الموظفين لارتفاعات الأسعار المتزايدة يوماً بعد آخر.